

■ عبد الحليم فضل الله ■

مشكلة الأجور.. بين المعالجة المالية والحل الاقتصادي

اليد العاملة. لم تنخفض حصة الأجر نتيجة زيادة البطالة أو بطء نمو اليد العاملة، بل بسبب تآكل القيمة الحقيقية لمتوسط الأجور، ولضعف العلاقة بين الإنتاجية والتحصيل العلمي من ناحية وعوائد العمل من ناحية أخرى. بعض الدراسات القياسية أظهرت ارتباطاً غير قوي بين مستوى التحصيل العلمي ومعدل الأجر، وتبين استطلاعات أجريت بين الطلاب الجامعيين عدم وجود فارق نوعي في التوقعات بشأن إمكانية الدخول إلى سوق العمل بين طلاب الجامعات المختلفة. المشكلة هي إذاً في طبيعة النمو الذي لا يحفز الطلب على العمالة المؤهلة، وهذا يأتي ضمن الآليات نفسها المنحازة إلى قطاعات وطبقات دون غيرها. في السنوات الأربع الماضية مثلاً لم تحرك الحكومة ساكناً لنجدة المؤسسات الصناعية ذات المدخلات الكثيفة من الطاقة، بعد ارتفاع أسعار النفط، فانخفضت القيمة المضافة للقطاع ككل. لنذكر هنا أن الصناعة تستوعب مروحة متنوعة من الوظائف وأعداداً كبيرة من العمال، وتساعد كذلك على ردم الفجوة بين القطاعات والمناطق وتعزز التشابك في ما بينها. المطالبة بزيادة حصة الأجور في الناتج ليست شأنًا اجتماعياً فقط بل حاجة اقتصادية أيضاً. هذا يدعو إلى ربط الأجر بالإنتاجية والتضخم في أن معاً، وليس بأحدهما دون الآخر، وإلى إعادة توزيع النمو بين القطاعات على نحو يتناسب مع هدف قيام اقتصاد منتج يستوعب الطاقات العاطلة.

لنراجع الطريقة التي نما فيها الاقتصاد في السنوات الماضية. فما بين عامي 2003 و2009، بلغ متوسط النمو الاسمي والحقيقي 10% و6% سنوياً على التوالي. في المقابل، زاد الاستهلاك اسمياً بمعدل 8,5% سنوياً، في مقابل 14% لنمو تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص. وهذا مؤشر جيد انعكس إيجاباً على نسبة الاستثمار للناتج التي ارتفعت من 19,2% إلى 34,3%. كما زاد الادخار من معدل سالب -2% من الناتج المحلي القائم إلى 6,6% تقريباً.

لكن مكاسب النمو تفاوتت بين قطاع وآخر في المدة نفسها. وكان نصيب القطاعات التي تشغل الجزء الأكبر من العمال أقل من غيرها. فالنمو الحقيقي للزراعة والخدمات كان على التوالي 3% و4,5% سنوياً، أي أقل من متوسط معدل النمو العام، وسجلت الصناعة نمواً سالباً مقداره -3% سنوياً، فترجع نصيبها من الناتج إلى 7,5% نزولاً من 11,7%، ولم تسجل الإدارة العامة كذلك أي نمو حقيقي يذكر طوال المدة. المهم في الأمر هو أن القطاعات الأربعة تستوعب ثلاثة أرباع قوة العمل، وتؤمن طلباً على عمالة متنوعة الاختصاص والتأهيل. وفي المقابل كان قطاع البناء الأوفر حظاً، إذ حقق نمواً حقيقياً بلغ ثلاثة أضعاف معدل النمو العام في المدة نفسها (19% سنوياً)، مع أنه يستوعب عمالة قليلة التنوع تقل نسبتها عن عشر حجم

لقيمة الأجر، قبل أن يقضمها التضخم لاحقاً أو ربما مسبقاً. ويوسع أرباب العمل أيضاً هيكله مؤسساتهم بتكاليف معقولة وبالطريقة التي يرونها مناسبة ومتى يشاؤون، أما الحد الأدنى للأجور فمجرد تدبير حسابي لا قيمة فعلية له، لأنه يقل عن الحد الأدنى الاقتصادي المحدد وفق عوامل العرض والطلب، ويساوي نصف دخل خط الفقر لعائلة متوسطة الحجم، وفي السنوات الماضية، ظهر أن منحني نمو الإنتاجية كان على تواضعه أعلى من منحني نمو الأجر النقدي، ما يدل على أن التشريعات والعوامل المقللة من مرونة سوق العمل، في حال وجودها، تؤثر على العمال أكثر من غيرهم.

إذا لم تكن المشكلة في سوق العمل، فهل هي في الأداء الاقتصادي الذي يعتمد على جذب الأموال من الخارج للتعويض عن تدهور الإنتاجية وتراجع الإنتاج؟ هذا أقرب إلى الصواب، لكن المشكلة على نحو أدق هي في النمط غير المتوازن للنمو، الذي لا يسهم في تنمية سوق العمل، ويؤدي إلى انتفاخ القطاع غير المنظم، ويزيد من تبعية الاقتصاد للأنشطة المرتبطة بالمزاي التنافسية الأولية والمادية (الموقع، ضيق الرقعة الجغرافية...) أكثر من المزاي المعرفية والابتكورية (الأيدي العاملة المؤهلة...). ولذلك يزداد الاعتماد على عاملي الأرض والراسمال النقدي أكثر من الاعتماد على العمالة.

مكاسب النمو تفاوتت بين قطاع وآخر في المدة نفسها

”

متابعة

انتخابات نقابة «أوجيرو» معرّضة للطعن والإبطال

انطلقت العملية الانتخابية لنقابة مستخدمي وموظفي «هيفة أوجيرو» بأبشع الطرق، يقود رئيس مجلس الإدارة - المدير العام عبد المنعم يوسف، ومدير خدمة المشتركين جورج أسطفان، هجوماً شرساً على الموظفين المحسوبين على أطراف «معادية»، أي حركة أمل،

تجسس على الموظفين

في إطار الضغط الذي يمارسه عبد المنعم يوسف وجورج أسطفان للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من مقاعد مجلس نقابة موظفي أوجيرو، تقول المعلومات إن يوسف طلب إلى إدارة شؤون الموظفين المحسوبة عليه، القيام بدور فاعل في تجميع معلومات غير وظيفية عن العمال والمستخدمين لإخضاع كل من لا يلتزم بتوجيهاته



إلى مديريات غالبية موظفيها محسوبون على تيار المستقبل، ما يعطل أي دور لهم، فيما نقل رؤساء محسوبون على يوسف وأسطفان إلى مديريات معظم موظفيها «أعداء» يجب إخضاعهم. فمن صلاحيات رؤساء الفروع إبداء الرأي في الساعات الإضافية التي توزع يميناً وشمالاً على «الموالبين»، وهم الذين يحدّدون في تقويمهم لإنتاج الموظف وعمله إذا كان يستحق «البونوس السنوي» أو لا، فكل موظف عليه علامة سوداء بقصى. المفارقة أن أسطفان يخضع للمحاكمة بشبهة «التزوير وإساءة الأمانة والاختلاس والغش وعرقلة المصالح العامة ومصالح المواطنين بتوجيه من يوسف» بعد «تزويره مستنديين فييدان بتسلم 3124 كيلوغراماً من الكابلات لزوم وزارة الاتصالات». م. و.

آخر لمدة قصيرة، فما هو الغرض سوى التحكم بمفاصل الانتخابات؟ ما يعزز هذه الشبهة أن مضمون القرار الصادر أول من أمس، غير اعتيادي ولا هدف له سوى الضغط على العمال والمستخدمين للحصول على أصواتهم الانتخابية. فبحسب التعميم الذي اقترحه المساعد العمالي للشؤون الفنية حسام سعد، (تيار المستقبل)، نقل 23 رئيس فرع في مهمة «إعداد تقرير مفصل عن تقويمه للفرع الذي كلف إدارته، وتقديم اقتراحات لتطويره».

في الواقع، قلبت هذه المناقشات الوضع في مديرية خدمة المشتركين حيث يعمل نحو 800 موظف، منهم 300 لا يدينون بأي ولاء ليوسف ولا لأسطفان، وبالتالي صاروا هدفاً للتدجين والإخضاع بواسطة المديرين الجدد. فقد نقل رؤساء غير محسوبين على يوسف أو أسطفان

حزب الله، القومي، الحزب الشيوعي والتيار الوطني الحر وبعض مناصري تيار المستقبل المستائين من الإدارة... فهما يعتقدان، بحسب المحيطين بهما، أنه يجب تدجين هذه الأطراف ومنعها من الوصول إلى النقابة التي تستخدم للهجوم على وزير الاتصالات، كحقوقهم أو حرمانهم حقوقاً وظيفية بالترهيب. في هذا الإطار، أصدر أسطفان تعميماً يقضي بإجراء مناقشات موقّعة لرؤساء فروع الشبكات لمدة تقل عن الشهر، من 19 أيلول ولغاية 15 تشرين الأول. هذا التعميم صدر في توقيت سياسي وبأهداف مشبوهة. فالمدير المذكور مرشح لمركز نقيب عمال ومستخدمي أوجيرو بعدما انتهت مدة ولاية 6 أعضاء في مجلس النقابة الذي حدّ انتخاباته في 12 تشرين الثاني؛ إذ ليس مبرراً نقل أي موظف إلى موقع

قطاعات

اتصالات

تجارة

الإنترنت مجاني في حديقة الصنائع

بيروت. وأضاف: «طموحنا أن تكون لكل لبناني القدرة على امتلاك جهاز كمبيوتر والنفاد إلى الإنترنت بكلفة مقبولة. وسبق أن أقرّ مجلس الوزراء اقتراحنا بخفض التعرفة حتى 80% وزيادة السرعة بين 4 و8 مرات، والمرسوم سيطبق بدءاً من الأول من تشرين الأول المقبل». ولفت صحناوي إلى أن هذه الخطوة هي الأولى في مسيرة تحديث قطاع الاتصالات والمعلوماتية. وأشار إلى طموحه إلى أن تكون لكل لبناني كهرباء على مدار الساعة (24/24)، ومياه شفة وتغطية صحية، على أن تكون تكلفة هذه الخدمات مقبولة ومتاحة لجميع اللبنانيين. وتابع قائلاً إن «اللبنانيين يراقبون من يعمل في سبيل توفير الخدمات الأساسية لهم بالكلفة الأفضل، وأدعواهم إلى محاسبتنا إذا جدنا عن هذا النهج». وأضاف: «بيروت للجميع، وأنا ابن الإشرافية أسرّ عندما أزور ناسها وأحياءها وحدائقها».

(الأخبار)

أطلق وزير الاتصالات نقولاً صحناوي يوم أمس في «حديقة الرئيس رينيه معوض» - الصنائع، خدمة الإنترنت المجاني لرؤاد الحديقة، وقد حضر الحفل وزير العمل شربل نحاس، ووزير الإعلام وليد الداعوق. وحديقة الصنائع هي الثانية بعد «حديقة السيوفي» في الإشرافية ضمن مبادرة من وزارة الاتصالات، بتمويل من جمعية المصارف وبمشاركة شركة «سوديتيل»، لإطلاق الإنترنت المجاني في عدد من الحدائق العامة في مختلف المناطق اللبنانية. وتحدث كل من الرئيس المدير العام لشركة «سوديتيل» باتريك فاراجيان، رئيس جمعية المصارف جوزف طريه، محافظ بيروت ناصيف قالوش، ممثل بلدية بيروت خليل برمانا، والوزير نحاس.

وشكر الوزير صحناوي الوزير نحاس على المبادرة التي أطلقها زمن توليه وزارة الاتصالات بالتعاون مع جمعية المصارف وشركة «سوديتيل». وشكر كذلك بلدية بيروت، متمنياً عليها أن تزيد الحدائق، المنتفض الأخضر لأهل

تراجع الحركة التجارية بين 15 و25%

وللأسباب المحلية والإقليمية المعروفة، لم يتمكن من تكوين الاحتياط المطلوب. وإذ ذكر بأنه في الشهرين الأولين من 2011 أعلن أن نسبة النمو الاقتصادي تكاد تكون هذا العام 1 أو 2 في المئة، وهذا ما يظهر اليوم، قال شماس إنه أمام القطاع التجاري اليوم سيناريوين، الأول: إذا بقيت الأوضاع مستقرة كما هي عليه رغم كل الضجيج، «فقد نقل هذا العام بتراجع يصل إلى حدود 15 في المئة». أما السيناريو الثاني فهو: إذا تفاقت الأوضاع فالتراجع سيكون بنسبة 25 في المئة. من هنا تبقى الاحتمالات لنتائج الحركة التجارية في هذا العام، بين السيئ والأسوأ. وقال إن هذه المعطيات تدل على أن عرض مكونات الاقتصاد يفوق بكثير الطلب الداخلي عليها، ما يشير إلى حاجة دائمة إلى طلب خارجي بات عنصراً بنويماً في المعادلة الاقتصادية اللبنانية. وهذه الحقيقة العلمية هي في رسم المسؤولين لمعرفة كلفة التشنجات السياسية التي تحصل في لبنان. (المركزية)

أعلن رئيس جمعية تجار بيروت نقولاً شماس، أن حركة الأسواق التجارية في عيد الفطر كانت مقبولة نسبياً، لكنها بقيت أضعف من الحركة المسجلة خلال الفترة نفسها من عام 2010، مشيراً إلى أن كل مقاييس النشاط التجاري في عام 2011 هي أضعف بكثير من عام 2010، عازياً ذلك إلى أن «الانتعاش كان يحصل خلال أيام أو أسابيع، بينما الركود يطول لأشهر».

وقال شماس إنه في الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، كان تموز الشهر الوحيد الذي سجل نشاطاً تجارياً مقبولاً، وفي السبعة الباقية كانت الحركة «عاطلة». من هنا لا مجال لبناء أي نشاط اقتصادي أو تجاري سليم وفق هذه الأسس. ونظراً إلى زيادة الأعباء التشغيلية، من المفترض أن يتوافر للتجار وغيرهم من أصحاب العمل إمكانية التقاط الأنفاس؛ إذ من المعلوم أن شهر رمضان المبارك هو شهر صعب على الدورة التجارية، وللتخفيف من وطأته نعول على الفترة السابقة واللاحقة، إنما هذا العام تحديداً